تقييم مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019

Evaluating the business climate in Algeria during the period 2010-2019

هشام دغموم
جامعة الجزائر3، الجزائر*
deghmoum.hichem@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/14 ؛ تاريخ القبول : 2020/03/16

مستخلص:
يهدف هذا البحث إلى تقييم مدى تأثير المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019، في تحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وذلك من خلال تبين وتوضيح نتائجها وموقعها ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم مدى تطور وملاءمة مكونات مناخ الأعمال لتشجيع وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب، وقياس درجة تغيراتها باتجاه التحسن أوالتراجع.
ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن كل المؤشرات التي اعتمدنا عليها في تحقيق هدف هذا البحث، تتفق على أن مناخ الأعمال في الجزائر ما زال غير مؤهل تأهيلا كافيا، وتصفه بالوجهة الصعبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك بالنظر إلى عدة عوامل، التي يأتي في مقدمتها انتشار الفساد وضعف الحرية الاقتصادية وكثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع...إلخ.

كلمات مفتاحية: مناخ الأعمال، الاستثمار الأجنبي، الفساد، الخطر السياسي، الحرية الاقتصادية، التنافسية.

تصنيف JEL: F21 ؛ P51 ؛ O17

Abstract:
This research aims to review the extent of the impact of the efforts made by the Algerian state during the period 2010-2019, to upgrade the components of its business climate and improve its image among local and foreign investors, by identifying and clarifying its results and its location among the most important international indicators used in assessing the conditions of the business climate.
We have found through this research that all the indicators that we relied upon to achieve the goal of this research agree that the business climate in Algeria is still not sufficiently qualified, and it suffers from the spread of

* المؤلف المراسل.

corruption and weak economic freedom, the abundance and the multiplicity of procedures, measures and documents relating to the establishment of projects ... etc.

Keywords: Business climate, Foreign investment, corruption, political risk, economic freedom, competitiveness.

Jel Classification Codes : F21 ; P51 ; O17

المقدمة:

لقد عملت الدولة الجزائرية تحت ضغط عدة عوامل منها ماهوداخلي، ومنها ماهوخارجي، على تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، وذلك بهدف تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، وتحسين مناخ أعمالها، وفق ما يسمح بتشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي، وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، كونها أضحت تدرك بأن هذا الأخير هوالأفضل من بين الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، وذلك بالنظر إلى مقدار آثاره الإيجابية على العديد من القطاعات والمجالات.

ولأجل استعراض مدى تأثير المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية، لتحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ارتأينا أن ندرس ونبين نظرة العالم الخارجي لمناخ أعمالها، وذلك عن طريق الوقوف على ترتيبها ضمن أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم مدى ملاءمة مكونات مناخ الأعمال لتشجيع وتحفيز المستثمرين المحليين والأجانب، وقياس درجة تغيراتها باتجاه التحسن أوالتراجع، وذلك انطلاقا من الإجابة على الإشكالية التالية:

هل نجحت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019، في تحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها، وتحسن صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

الفرضية: حسب أهم المؤشرات الدولية المستخدمة في تقييم وقياس مدى تطور وملاءمة ظروف مناخ الأعمال، فإن مناخ الأعمال في الجزائر لم يرق بعد إلى المستوى الذي يجعله قبلة مشجعة وهامة للمستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء.

وتجدر الإشارة إلى إن أهمية هذا البحث تتجلى في إبراز وتوضيح حجم النتائج المترتبة عن المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019، في تحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب،

أما عن الهدف المرجو من وراء هذا البحث فيتمثل في يقيم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019، في تحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب

العرض:

لأجل معرفة مدى جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر وتقييم مناخ الأعمال فيها، حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على تزويد المستثمر الأجنبي المباشر بمعلومات رقمية تساعده في اتخاذ قرار الاستثمار في البيئة المناسبة له، وذلك من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعده في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، وقد أثبتت الدراسات الإحصائية في هذا الصدد بأن هناك صلة قوية بين ترتيب الدولة في هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجتذبه من الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

وعادة ما تصنف مؤشرات تقييم مناخ الأعمال إلى صنفين هما: الأول يختص بتقييم مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما بغض النظر عن توفر أوعدم توفر حرية اقتصادية وشفافية ووجود مخاطر قد تتعرض لها الاستثمارات ؛ والثاني يختص بتقييم حجم الفساد والأخطار التي قد تتعرض لها الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، وكذلك مقدار الحرية الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من مؤشرات تقييم مناخ الأعمال، وفيما يلي نتطرق إلى البعض منها التي تناولت الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019.

ا- تقييم مناخ الأعمال وفق مؤشرات قياس مدى ملائمة بيئة الأعمال وتنافسيتها:

مؤشرات قياس مدى ملائمة بيئة الأعمال الداخلية وتنافسيتها هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما بغض النظر عن توفر أوعدم توفر حرية اقتصادية وشفافية ووجود مخاطر قد تتعرض لها الاستثمارات، وفيما يلي نتطرق إلى البعض منها التي تناولت الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019.

ا-1- تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يقيس مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004، مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية. ويتكون هذا المؤشر من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات أداء الأعمال. وقصد توضيح وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

الجدول رقم (01): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2011 - 2019

المؤشرات الفرعية / السنوات	ترتيب 2011	ترتيب 2012	ترتيب 2013	ترتيب 2014	ترتيب 2015	ترتيب 2016	ترتيب 2017	ترتيب 2018	ترتيب 2019	فرق الترتيب بين 2019 و2011
الشروع في النشاط التجاري	150	153	139	141	141	145	142	145	150	0
استخراج تراخيص البناء	117	118	122	127	127	122	77	146	129	↓ 12 -
الحصول على الكهرباء	-	-	150	147	147	130	118	120	106	-
تسجيل الملكية	165	167	156	157	157	163	162	163	165	0
الحصول على الائتمان	139	150	169	171	171	174	175	177	178	↓ 37-
حماية المستثمرين الأقلية	74	79	123	132	132	174	173	170	168	↓ 82-
دفع الضرائب	162	164	174	176	176	169	155	157	156	↑ 20+
التجارة عبر الحدود الدولية	123	127	131	131	131	106	178	181	173	↓ 50-
تنفيذ العقود التجارية	123	122	120	120	120	176	102	103	112	↑ 11+
تصفية الشركة	52	53	94	97	97	73	74	71	76	↑ 24 -
الترتيب العام في مؤشر سهولة أداء الأعمال	**143**	**148**	**147**	**154**	**154**	**163**	**156**	**166**	**157**	**↓ 14 -**

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات مأخوذة من:

(world bank, , 2015, p 168), (world bank, , 2016, 184), (world bank, , 2017, p 189), (world bank, , 2018, p 143), (world bank, , 2019, p 153)

من خلال تفحص بيانات الجدول أعلاه يتبين لنا أن الجزائر تحصلت خلال سنة **2011** على المرتبة **143** عالميا من بين اقتصادات **183** دولة، في حين تراجعت إلى المراكز: 148، 147، 154، من بين: 183، 189، 189، دولة شملها الترتيب على التوالي سنوات 2012، 2013، 2014، وقد حافظت على المرتبة 154 عالميا من أصل 190 دولة سنة 2015 ثم تقهقرت إلى المرتبة 163 في السنة الموالية ثم ارتقت إلى الرتبة 156 بتحسن قدره 7 مراتب سنة 2017 إلا أنها لم تحافظ على هذا المكسب وعاودت التراجع إلى المرتبة 166 سنة 2018 ثم تحسن أداءها نسبيا سنة 2019 مقارنة مع السنة التي سبقتها وكسبت 9 مراتب ومع هذا ظل أداءها متذبذب وغير مستقر فمقارنة رتبة 2019 مع 2011 نلاحظ أن الجزائر خسرت أربعة عشرة مرتبة في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال، وهي بالتالي من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع، فقد جاءت حسب تقرير مناخ الأعمال لسنة 2019، في المرتبة 150 فيما يخص مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع، إذ تتطلب هذه المرحلة 12 إجراء بمتوسط

عدد أيام بلغ 17,5 يوما بينما احتلت نيوزيلندا المرتبة الأولى بمتوسط أيام بلغ نصف يوم وإجراء واحد فقط، أما مؤشر إجراءات استخراج رخص البناء فقد حلت فيه الجزائر في المرتبة 129 بـ 19 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 136 يوما بينما احتلت هونغ كونغ المرتبة الأولى بـ 11 إجراء وبمتوسط عدد أيام بلغ 72 يوما، أما فيما يخص الحصول على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، بمدة زمنية إجمالية قدرها 136 يوم، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 129، من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 165 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في المرتبة 178 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، مما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر.

وبالرغم من هذه المراتب المتأخرة في الترتيب العالمي الذي يدل على عدم تحسن مناخ الأعمال في الجزائر وتوجهه نحوالأسوأ مكرسا أغلب الممارسات التي لا يحبذها المستثمرون الأجانب من بيروقراطية وعدم مرونة في الإجراءات وكثرة الوثائق المطلوبة وطول المدة اللازمة لاستخراج معاملتهم إلا أنه لا بد من التنويه إلى المكاسب التي حققتها الجزائر في مستويات مختلفة فعلى سبيل المثال حسنت الجزائر رتبتها في مؤشر الحصول على الكهرباء بـ 44 مركزا، إذ تقدمت من المرتبة 150 سنة 2013 إلى المرتبة 106 سنة 2019 بحيث يتطلب الأمر في الجزائر 7 إجراءات ومتوسط 127 يوما بعدما كان يتطلب سنة 2015 متوسط 180 يوما، أما فيما يخص دفع الضرائب فقد حسنت الجزائر رتبتها بـ 20 مركزا مقارنة مع سنة 2015 وأصبحت تحتل سنة 2019 الرتبة 156 **(world bank, , 2019, pp 153, 176, 192)** ، فيما كانت أفضل رتبة حصلت عليها الجزائر هي 76، وتتعلق بإنهاء المشروع الاستثماري الذي يتم بسرعة وفي وقت قصير قدر بـ 1.3 يوم، رغم أن مرحلة التصفية تأخذ بعدها وقتا طويلا جدا وتمتد لسنوات عدة، وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهوما عكسته المعطيات السابقة، لكن رغم هذا تبقى بعض المؤشرات إيجابية لبلد مثل الجزائر، حيث نجد أنها في مؤشري إغلاق الشركات وحماية الاستثمارات تعتبر مقبولة مقارنة بعدد الدول الموجودة، ومع هذا لا زال الطريق طويلا أمام الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري والأخذ بكل مسببات مناخ الأعمال الملائم والتنافسي لجعل الجزائر قبلة محببة للمستثمرين الأجانب ووضعها على سكة التطور والرقي.

ا-2- تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

لقد تم استحداث هذا المؤشر ليكون من بين المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي وذلك لشموليته الجغرافية واعتماده على أسس علمية وتطبيقية دقيقة وذات

مصداقية تأخذ بعين الاعتبار كل التجارب والمؤشرات السابقة، ويغطي هذا المؤشر مجموعة واسعة من الدول بحيث يشتمل على 110 دولة تمثل ما مجموعه 95 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، ومن بين الدول 110 توجد 17 دولة عربية يشملها المؤشر وتمثل 98 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية سنة 2011 (المؤسسة العربة لضمان الاستثمار، 2013، ص ص 6، 9).

ويعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مقياس مركب يوضح مدى توفر إمكانات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيرا في مختلف المجالات الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية، وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات. ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات ال56 المكونة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على 11 مؤشر فرعي وذلك وفقا لما هوموضح في الشكل التالي:

شكل رقم (01): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث بناء على: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، ص 25).

وقصد تقييم مناخ الأعمال في الجزائر من خلال استعراض تطور وضعه في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

جدول رقم (01): وضع الجزائر والدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2015-2019

مجموعات الدول حسب قوة الأداء	الدول العربية التي شملها المؤشر	وضعية الجزائر حسب تقرير 2015			وضعية الجزائر حسب تقرير 2016			وضعية الجزائر حسب تقرير 2017			وضعية الجزائر حسب تقرير 2018			وضعية الجزائر حسب تقرير 2019		
		قيمة المؤشر	عدد الدول 16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	عدد الدول 16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	عدد الدول 16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	عدد الدول 16	الرتبة عالميا/109	قيمة المؤشر	عدد الدول 16	الرتبة عالميا/109
الدول ذات الأداء المرتفع	الإمارات العربية المتحدة	54	1	29	54	1	29	58	1	23	60	1	23	62	1	23
	قطر	51	2	34	52	2	34	53	2	38	54	2	38	50	2	45
	السعودية	48	5	45	48	4	46	49	5	48	51	4	41	48	3	46
	الكويت	49	4	44	48	5	47	50	4	44	49	5	49	48	4	50
	البحرين	50	3	40	50	3	40	50	3	42	52	3	40	46	5	53
	سلطنة عمان	46	6	51	47	6	50	47	6	52	48	6	52	45	6	59
الدول ذات الأداء المتوسط	تونس	42	9	61	40	10	71	42	10	70	41	10	71	41	7	68
	المغرب	42	10	64	42	8	62	43	8	62	42	9	69	40	8	69
	الأردن	40	8	59	42	7	59	44	7	59	43	7	64	39	9	70
الدول ذات الأداء الضعيف	لبنان	44	7	58	41	9	67	42	9	68	43	8	65	38	10	73
	مصر	39	11	74	38	11	76	41	11	73	39	11	75	38	11	74
	الجزائر	34	12	87	34	12	87	35	12	87	34	12	86	33	12	84
الدول ذات الأداء الضعيف جدا	موريتانيا	27	14	105	28	14	105	28	13	104	25	14	105	25	13	102
	العراق	26	15	106	26	16	107	28	15	106	24	15	106	23	14	105
	السودان	48	16	107	48	15	106	27	16	107	25	13	104	20	15	106
	اليمن	29	13	102	29	13	104	28	14	105	23	16	107	19	16	107

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مأخوذة من:

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2015، ص ص 102، 185)

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2016، ص ص 102، 185)

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ص ص 48، 95)

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2018، ص ص 48، 95)

(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، ص ص 48، 79)

تشير نتائج الجدول أعلاه، إلى أن الجزائر قد تبوئت طيلة السنوات الخمسة الأخيرة مراتب متأخرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا سواء على المستوى العالمي أوالعربي، فقد حلت عام 2019 في المرتبة 84 من بين 109 دولة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 33 نقطة، ومقارنة بعام 2015 تحسنت رتبة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بثلاث مراتب، والجدير بالذكر أن الدول 109 التي شملها المؤشر قسمت إلى 7 مجموعات جغرافية هي: مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي، مجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى، مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، مجموعة دول جنوب آسيا، مجموعة الدول العربية ومجموعة دول إفريقيا. والجزائر تدخل ضمن مجموعة الدول العربية التي حلت حسب نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2019 في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 38.4

نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة بلغ 71. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تليها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول إفريقيا في المرتبة السابعة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، ص 08).

وفيما يخص ترتيب الجزائر داخل مجموعة الدول العربية فقد احتفظت بنفس الترتيب منذ سنة 2015 إلى غالية 2019، فقد حلت في المرتبة 12 من أصل 16 دولة عربية شملها المؤشر وذلك بعد استبعاد كل من ليبيا وسوريا والصومال وجيبوتي من عملية المسح، وتعتبر المرتبة 12 مرتبة جد سيئة، بحيث حلت في آخر ترتيب الدول ذات الأداء الضعيف مما يجعلها على مقربة من الدول ذات الأداء الضعيف جدا وهي دول ذات اقتصاد منهار سواء جراء الحروب والنزاعات الداخلية كالسودان والعراق واليمن أودول متخلفة اقتصاديا ومؤسساتيا ومعرضة باستمرار إلى خطر الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والأمني كموريتانيا.

أما عن أداء الدولة الجزائرية في المجموعات الثلاث الرئيسية المكونة للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار، فمن الواضح أن الأداء في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية سجل 15 نقطة وهوضعيف جدا، خصوصا إذا ما قارناه بالمتوسط العالمي البالغ **23.6** نقطة، وكذلك جاء الأداء أقل من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة وهومايوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02): مقارنة أداء الجزائروفق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019

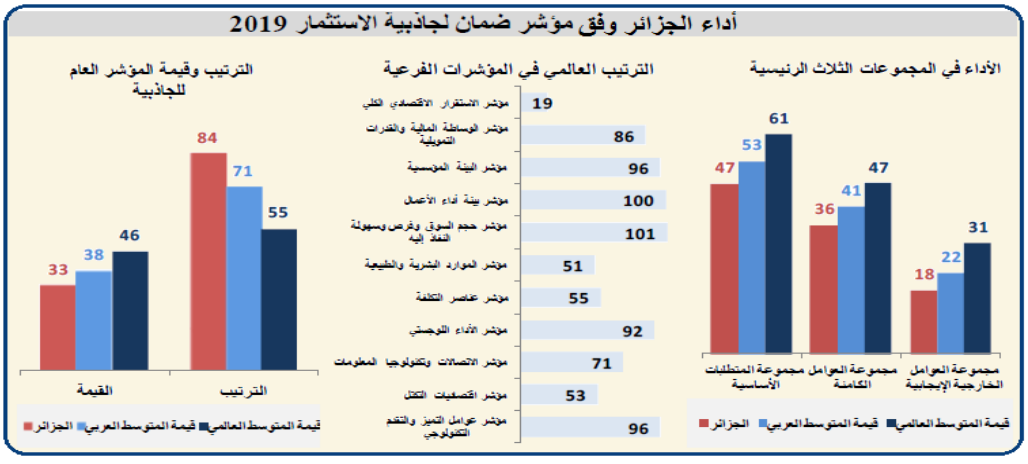

المصدر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2019، ص 56)

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة الفجوة الكبيرة بين مناخ الأعمال الجزائري مع المتوسط العالمي وحتى المتوسط العربي وهوما يؤكد عدم جاهزية مناخ الأعمال في الجزائر للدخول في منافسة قوية مع الدول الأخرى سواء على المستوى العربي أوالعالمي.

ا-3- تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي:

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، أحد المؤشرات الفعالة لقياس وتقييم القدرة التنافسية لمناخ الأعمال في مختلف البلدان، وتحديد نقاط قوة وضعف هذه المناخات (بيئة الأعمال) (رفيق المهلاوي، جلوب كاظم، 2019، ص 04)، إضافة لكونه أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لهذه البلدان بشقيها الكلي والجزئي قصد تحسين وتهيئة مناخ الأعمال ومكوناته، وبالتالي تعزيز قدرته التنافسية ضمن مفهوم جاذبية الدول للاستثمار، خصوصا مع الظرف الحالي والمتسم بالتنافس الحاد بين مختلف الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولقد دأب المنتدى الاقتصادي العالمي منذ 1979، على إصدار تقارير سنوية تبين مدى قدرة الدول التي تشملها عملية المسح على تحقيق الرفاه والنموالاقتصادي عبر عملية مقارنة بين مختلف هذه الدول، بحيث يقوم التقرير بترتيبها باستعمال مؤشر مركب مكون من 12 مؤشر فرعي، المؤشرات الفرعية الإثني عشر موزعة على ثلاثة مجموعات رئيسية حسب الشكل التالي:

شكل رقم (03): المجموعات الرئيسية المكونة لمؤشر التنافسية العام *(GCI)*

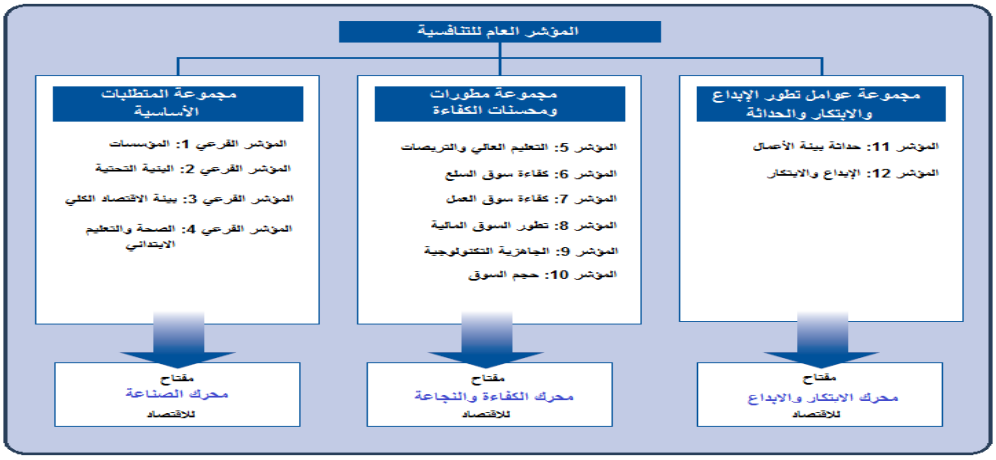

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مأخوذة من: (Klaus & Xavier, 2013, p 09)

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تغيير بعض المؤشرات الفرعية للمجموعات الثلاثة المكونة لمؤشر التنافسية ابتداء من تقرير سنة 2019، حيث تم تعويض مؤشر الجاهزية التكنولوجية بمؤشر تبني واستعمال التكنولوجيا وتم وضعه مع مجموعة المتطلبات الأساسية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الأهمية التي يوليها المنتدى الاقتصادي العالمي لتبني واستعمال التكنولوجيات الحديثة في زيادة تنافسية الدول على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك مساهمة التكنولوجيات الحديثة وعلى رأسها الجيومعلوماتية في تطوير كل الميادين التي لها علاقة بالموقع الجغرافي كالمحافظة على البيئة، استعمال الطاقات المتجددة، التهيئة الإقليمية، الزراعة، مشاريع البنى التحتية وميادين أخرى كالاستشعار عن بعد ونظام الملاحة باستعمال الأقمار الصناعية أوما يعرف بـ**GNSS**، وعوض مؤشر التعليم العالي والتربصات بمؤشر المهارات والكفاءات بينما أضيف متغير البحث والتطور العلمي كعنصر حساب مؤشر القدرة على الابتكار.

ولتحديد نقاط قوة وضعف مناخ الأعمال في الجزائر في ظل نتائج مؤشر التنافسية العالمي المتعلقة بالقدرة التنافسية لمناخ الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، ارتأينا إدراج الجدول التالي:

جدول رقم (02): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة 2013 -2019

الفترة الزمنية / مجموعات المؤشرات الفرعية	وضعية الجزائر حسب تقرير 2013-2014		وضعية الجزائر حسب تقرير 2014-2015		وضعية الجزائر حسب تقرير 2015-2016		وضعية الجزائر حسب تقرير 2016-2017		وضعية الجزائر حسب تقرير 2017-2018		وضعية الجزائر حسب تقرير 2019		الفرق الترتيب بين 2014-2013 و2019
	الترتيب/148	قيمة المؤشر	الترتيب/144	قيمة المؤشر	الترتيب/140	قيمة المؤشر	الترتيب/138	قيمة المؤشر	الترتيب/137	قيمة المؤشر	141 الترتيب	قيمة المؤشر	
التصنيف الاجمالي	100	3.8	79	4.1	87	4.0	87	4.0	86	4.1	89	56	+11
المتطلبات الأساسية	92	4.3	65	4.6	82	4.4	88	4.3	82	4.4	-	-	-
مؤشر المؤسسات	135	3.0	101	3.4	99	3.5	99	3.5	88	3.6	111	45.5	+24
مؤشر البنية التحتية	106	3.1	106	3.1	105	3.1	100	3.3	93	3.6	82	63.8	+24
مؤشر الاقتصاد الكلي	34	5.5	11	6.4	38	5.3	63	4.8	71	4.6	102	71.2	-68
مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي	92	5.4	81	5.6	81	5.6	73	5.7	71	5.8	56	82.8	+36
مطورات ومحسنات الكفاءة	**133**	**3.2**	**125**	**3.3**	**117**	**3.4**	**110**	**3.6**	**102**	**3.7**	-	-	-
مؤشر التعليم العالي والتدريبات	101	3.5	98	3.7	99	3.5	96	3.9	92	4.0	85	59.1	+16
مؤشر كفاءة سوق السلع	142	3.2	136	3.5	134	3.7	133	3.5	129	3.6	125	45.8	+17
مؤشر كفاءة سوق العمل	147	2.9	139	3.1	135	3.2	132	3.2	133	3.3	131	47.1	+16
مؤشر تطور السواق المالية	143	2.6	137	2.7	135	2.8	132	2.9	125	3.1	111	50.0	+32
مؤشر الجاهزية التكنولوجيا	136	2.5	129	2.6	126	2.6	108	3.1	98	3.4	76	52.7	+60
مؤشر حجم السوق	48	4.4	47	4.4	37	4.7	36	4.7	36	4.8	38	66.5	+10
عوامل تطور الإبداع والابتكار والحداثة	**143**	**2.6**	**133**	**2.9**	**124**	**3.0**	**119**	**3.1**	**118**	**3.1**	-	-	-
مؤشر حداثة بيئة الأعمال	144	2.9	131	3.2	128	3.3	121	3.3	122	3.3	93	56.6	+51
مؤشر القدرة على الابتكار	141	2.4	128	2.6	119	2.8	112	2.9	104	2.9	86	34.4	+55

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مأخوذة من:

(Klaus & Xavier, 2013, pp 102,103)
(Klaus & Xavier, 2014, pp 106,107)
(Klaus & Xavier , 2015, pp 94, 95)
(Klaus & Xavier, 2016, pp 96, 97)
(Klaus & Xavier, 2017, pp 44, 45)
(Klaus, 2019, pp 50, 53)

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج مؤشر التنافسية العالمي المتعلقة بقياس القدرة التنافسية لمناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2013-2019، نلاحظ أن الجزائر تمكنت من تحسين ترتيبها بشكل ملحوظ خلال السنتين الأولتين من فترة الدراسة، إذ انتقلت من المرتبة 100 من أصل 148 دولة سنة 2013، إلى المرتبة 79 من أصل 144دولة سنة 2014، وسرعان ما سجل ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تراجعا نوعا ما خلال الفترة الممتدة ما بين 2015-2019، إذ حلت في التقرير السنوي 2015-2016 في المرتبة 87 من أصل 140 دولة، وحلت في تقرير

2016-2017 كذلك في المرتبة 87 لكن من أصل 137 دولة، والمرتبة 86 من أصل 141 دولة حسب التقرير السنوي 2017-2018، لتختتم ترتيبها في المرتبة 89 من أصل 141 دولة سنة 2019، وبهذا تكون الجزائر قد حافظت على ابتعادها عن الخمسين دولة الأكثر تنافسية من حيث تطور مناخ الأعمال.

واستند هذا الترتيب للجزائر في مؤشر التنافسية العالمي وفقا لماهوموضح في الجدول أعلاه إلى عدة مؤشرات، يأتي على رأسها تدني النتائج المسجلة فيما يتعلق بتطور القطاع المالي، حيث جاءت في المرتبة ال49 من حيث وفرة رأس المال الاستثماري ولكن في المرتبة **81** من حيث تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وال**112** من حيث سهولة الائتمان المحلي للقطاع الخاص.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية العالمي لعام 2019 شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية، وأوصى بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري، وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية، كشروط ضرورية لوضع البلاد في "سكة تنمية أكثر استدامة". وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 125 في مجال فعالية سوق السلع، بالنظر لعدة عوامل منها ضعف المنافسة في الخدمات (المرتبة 136) وانتشار الحواجز الجمركية (المرتبة 138)، كما صنف التقرير الجزائر في المرتبة 102 فيما يتعلق باستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، مسجلة بذلك تراجعا كبيرا في الترتيب ضمن مؤشر التنافسية مقارنة بسنة 2013 قدر بـ 91 رتبة (Klaus, 2019, pp 51,52) .

وبصفة عامة ومن خلال الإستناد على الإحصاءات المبينة في الجدول أعلاه، نقول أن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق ومؤشر مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وهذا يدل على أن أساس القدرة التنافسية المستديمة يرجع الكفة لمتغيرات معينة على حساب متغيرات أخرى، فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها.

II- تقييم مناخ الأعمال وفق مؤشرات قياس مدى سلامة وحرية بيئة الأعمال من الأخطار والفساد:

II-1- تقييم مناخ الأعمال في الجزائرعن طريق مؤشر تقييم المخاطر السياسية:

يعد مؤشر تقييم المخاطر السياسية من أهم مكونات المؤشر المركب للمخاطر القطرية إذ يشكل **50%** من قيمته، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر على أساس المتوسط الحسابي لعشرة متغيرات موزعة على ستة مجموعات كالآتي (حيدر يونس، 2016، 298):

- المراقبة السياسية والمسائلة، وتتكون من متغيرين اثنين هما: تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، المساءلة الديمقراطية؛
- الاستقرار السياسي وغياب العنف، وتتكون من المتغيرات التالية: استقرار الحكومة؛ الصراعات الداخلية؛ الصراعات الخارجية؛ التوترات العرقية؛
- فعالية الحكومة، وتتكون من متغير واحد وهومستوى البيروقراطية؛
- القدرة التنظيمية، وتتكون هي أيضا من متغير واحد هومستوى الاستثمار؛
- المنظومة القانونية، وتتكون من متغير واحد هومدى تطبيق القوانين والأنظمة؛
- مكافحة الفساد، وتتكون هي الأخرى من متغير واحد هودرجة تفشي الفساد.

وتصنف الدول وفقا لنتائج هذا المؤشر إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

-من **0** إلى **49.5** دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة جدا؛

-من **50** إلى **59.5** دول ذات درجة مخاطرة مرتفعة؛

-من **60** إلى **69.5** دول ذات درجة مخاطرة معتدلة؛

-من **70** إلى **79.5** دول ذات درجة مخاطرة منخفضة؛

-من **80** إلى **100** دول ذات درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، وفيما يلي ندرج الجدول رقم (03)، الذي يوضح موقع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال الفترة الممتدة بين 2012-2018:

جدول رقم (03): وضع الجزائر في مؤشر تقييم المخاطر السياسية خلال لفترة 2012-2018

البيانات	الفترة	موقع الجزائر خلال سنة 2012	موقع الجزائر خلال سنة 2013	موقع الجزائر خلال سنة 2014	موقع الجزائر خلال سنة 2015	موقع الجزائر خلال سنة 2016	موقع الجزائر خلال سنة 2017	موقع الجزائر خلال سنة 2018
الجزائر	قيمة المؤشر	51,3	52,6	52,1	52,5	50,3	49,5	49,1
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة جدًا	مرتفعة جدًا
	الرتبة عربيا/ 18	11	10	10	11	11	12	12
الإمارات العربية	قيمة المؤشر	71,7	73,7	74,2	74	72,5	72,5	72,5
	درجة المخاطرة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	الرتبة عربيا/ 18	1	1	1	1	1	1	1
تونس	قيمة المؤشر	57,6	57,0	62,1	62,4	60,7	62,4	61,4
	درجة المخاطرة	مرتفعة	مرتفعة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عربيا/ 18	9	9	6	5	7	5	5
المغرب	قيمة المؤشر	61,6	61,0	60,9	61,5	61,3	60,3	60,1
	درجة المخاطرة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عربيا/ 18	7	7	8	7	6	7	7

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مأخوذة من:

(Knoema, 2018, WORLD DATA ATLAS RANKINGS : Political rights index), https://knoema.com/atlas/ranks/Political-rights-index?baseRegion=DZ

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، إذ تدهور ترتيبها من المرتبة العاشرة عربيا سنتي 2013 و2014 وبدرجة مخاطر مرتفعة، إلى المرتبة الحادية عشر عربيا سنتي 2015 2016 وبدرجة مخاطر مرتفعة، ثم إلى المرتبة الثانية عشر عربيا سنتي 2017 2018 وبدرجة مخاطر مرتفعة جدا مع تسجيل مؤشر يقدر بـ 49,5 و49,1 على التوالي، بينما نلاحظ أن رتبة دولة الإمارات العربية المتحدة قد ضلت في صدارة ترتيب الدول العربية مع درجة مخاطر منخفضة وتسجيل مؤشر تراوح بين 71,7 كأدنى حد و74,2 كأقصى حد، في حين تميزت درجة مخاطر كل من تونس والمغرب بنوع من الاعتدال طوال سنوات الفترة، باستثناء سنتي 2012 و2013 أين سجل المناخ السياسي والأمني لتونس درجت خطر مرتفعة، وذلك بسبب ببعض الاضطرابات السياسية التي شهدها تونس والتي أثرت على ترتيبها ولكن سرعان ما استرجعت عافيتها وأصبحت تحتل المرتبة الخامسة عربيا.

وفي الأخير واستنادا إلى المعطيات الموجودة أعلاه، نقول أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية الموجهة نحوتحسين صورتها السياسية والأمنية على المستوى العالمي،

إلا أن أحدات الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الإستقرار السياسي والأمني والحريات، وهذا ما جعل المستثمرين الأجانب بل وحتى المحليين يتوجسون خيفة من الاستثمار في الجزائر.

II-2- تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر عن معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal منذ العام 1995، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تأثير تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية على كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال والعلاقات الخارجية، ويتم الإستناد في حساب قيمة هذا المؤشر على عشرة عوامل رئيسية، تتمتل في كل من: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية)، نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي)، حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، أداء القطاع المصرفي والتمويلي، ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم)، وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية، مستوى الأجور والأسعار ونشاط السوق السوداء الموازية (بوخاري، 2012، ص 43) .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد وضع دليل مرجعي ليتم الإعتماد عليه في تحديد وتفسير واقع درجة الحرية الاقتصادية في دولة معينة، وذلك عن طريق مقارنة قيم هذا الدليل مع قيمة درجة الحرية الاقتصادية لهذه الدولة، مع العلم أن حساب قيمة درجة الحرية الاقتصادية لدولة معينة، يتم من خلال حساب متوسط النقاط المسجلة فيما يتعلق بالعوامل الرئيسية المكونة لمؤشر الحرية الاقتصادية، والملاحظ في إصداراته الأخيرة أنه اعتمد على قيمة النسبة المئوية للمؤشر بحيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من 100 اعتبر الاقتصاد حرا وعلى العكس النقيض كلما ابتعدت اعتبر الاقتصاد غير حر أومنغلق أوقمعي. فحسب مؤشر سنة 2019 تحصل الاقتصاد الأول عالميا وهواقتصاد هونغ كونغ على قيمة مؤشر قدرت بـ90,2 بينما تحصل اقتصاد كوريا الشمالية وهوصاحب المرتبة 180 والأخيرة على قيمة قدرت بـ 5,9.

وعلى العموم يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الأعمال في البلد، لكونه يأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين حماية العمال. والجدول التالي يبين لنا مرتبة

الجزائر عالميا وعربيا من حيث درجة حريتها الاقتصادية خلال الفترة الممتدة مالين 2010-2019:

جدول رقم (04): مرتبة الجزائر عالميا وعربيا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية للفترة 2010-2019

البيانات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	56,9	52,4	51,0	49,6	50,8	48,9	50,1	46,5	44,7	46,2
الرتبة عربيا	19/12	19/13	18/14	16/15	16/16	16/16	15/15	16/16	16/16	16/13
الرتبة عالميا	/105 183	/132 183	/140 182	/145 184	/146 185	/157 184	/154 183	/172 186	/172 186	/171 186

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مأخودة من:

(Terry, Anthony, James, 2019, pp 22, 65, 80, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456)

استنادا إلى المعطيات المبينة في الجدول أعلاه، يتضح لنا أن الحرية الاقتصادية في الجزائر بكل مكوناتها ما زالت ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب سواء على المستوى العربي أوالمستوي الدولي، بحيث حلت الجزائر في المرتبة الأخيرة عربيا في مؤشر الحرية الاقتصادية، في الفترة الممتدة ما بين 2014 -2018، أما على المستوى العالمي فقد تقهقرت رتبتها من 105 سنة 2010 إلى 172 سنة 2018 ثم 171 سنة 2019، وهذه كلها دلائل على ضعف أدائها في مؤشر الحرية الاقتصادية وهوما يشكل أحد التشوهات (Distortion) في مناخ أعمالها ويؤثر بالسلب عليه ويجعله بعيدا عن تطلعات المستثمرين الأجانب، فقد أشار التقرير الصادر عن مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع "وول ستريت جورنال"إلى أنه بالرغم من بعض التحسينات التي أدرجت لتعزيز بيئة الأعمال في الجزائر، لا تزال العراقيل البيروقراطية في النشاط التجاري والتنويع الاقتصادي قائمة، كما لا تزال سوق رأس المال جامدة، ومعدل البطالة بين الشباب مرتفع جدا، منتقدا سياسة دعم الغذاء والوقود، وسياسة تسقيف الأسعار.

كما أشار التقرير الصادر عن مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع "وول ستريت جورنال"إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعرقلة للمستثمرين، ما أدى حسب المصدر إلى عرقلة تطور القطاع الخاص. ويضع على عاتق راسمي السياسات الاقتصادية في الجزائر وصناع القرار مسؤولية كبيرة من أجل النهوض بمستوى مناخها الاستثماري وترقيته وتحسينه وتحرير مجال الاستثمار فيه، من خلال القضاء على كل معوقات الاستثمار من فساد إداري وتضيق بيروقراطي وممارسات غير شفافة وكابحة ومعيقة لكل أنواع التحرر الاقتصادي، فالمراتب

المتأخرة التي تبوأتها الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية دليل دامغ على تفشي الآفات الاجتماعية والاقتصادية كالفساد والرشوة والبيروقراطية والمحسوبية.

كما يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الاقتصاد الجزائري سار في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الأخيرة، إلى أن أصبح حاليا يوصف بـ"المكبوت" وهومايوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (04): تطورات الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

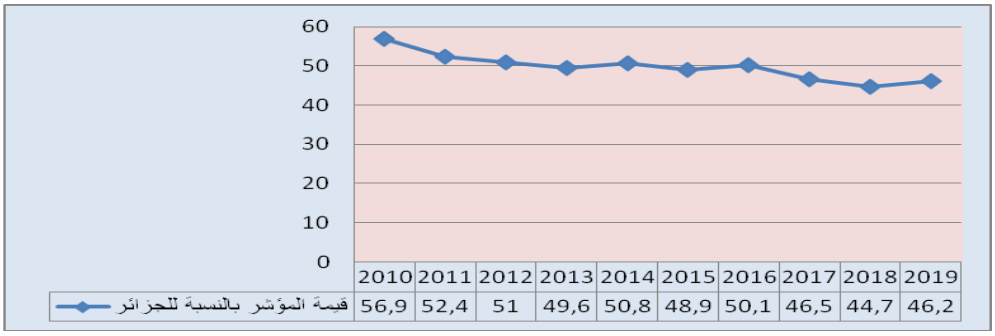

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (04)

II-3- تقييم مناخ الأعمال في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد:

مؤشر مدركات الفساد، هومؤشر سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يهدف إلى فحص واقع الفساد في القطاع العام لدى الدول المشمولة في المؤشر، وهذا من أجل إعطاء لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال ترتيب الدول والأقاليم في مختلف أنحاء العالم، ومن أهم ما يميز هذا المؤشر أن سلم مقياسه يبدأ من 0 إلى 100، بحيث تعني صفر أعلى مستوى فساد مدرك وتعني 100 أقل مستوى فساد مدرك.

ويحاول هذا المؤشر عبر مجموعة من المسوحات ومصادر معلومات معتمدة، تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره في مناخ الأعمال كأحد المعوقات داخلها، ويستند المؤشر إلى **14**مسحا ميدانيا، تقوم به **7** مؤسسات دولية مستقلة، ترصد أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية، والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذ مشاريعهم، وتمزج أراءهم حول نظرتهم في مدى تفشي الفساد والرشوة، كما ترصد هذه المؤسسات المعلومات حول لأي مدى تم معاقبة المسؤولين في المناصب العامة في شبهات فساد ولأي مدى تستطيع الحكومة أن تسيطرعلى الفساد، وهل هناك اجراءات واضحة تحكم عملية تخصيص الأموال العامة بما يتيح المساءلة، وهل هناك كيان مستقل يعمل على تدقيق استخدام الأمول العامة، وهل القضاء مستقل ويحاكم الوزراء

والمسؤولين العامين في حالة وجود فساد، وهل هناك شفافية في الانفاق العام والعقود العامة، هل يتم دفع رشاوى وما مدى شيوعها؟. ولابد لقبول الدولة في المؤشر من أن يكون قد تم فيها على الأقل إجراء 3 مسوحات للرأي حول النظرة للفساد (غزوان رفيق، 2016، 172).

وحتى نتمكن من معرفة وتقييم درجة وحجم تفشي الفساد من عدمه في مناخ الأعمال الجزائري خلال الفترة 2010- 2019، ارتأينا إدراج كل من الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم (05): تطورات الترتيب العالمي لكل من الجزائر والإمارات العربية وقطر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2010- 2019

البيانات	الفترة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	قيمة المؤشر	29	29.4	34	36	36	36	34	33	35	35
	درجة الفساد	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة
	الرتبة عالميا	105	112	105	94	100	88	108	112	105	106
الإمارات العربية	قيمة المؤشر	63	68.33	68	69	70	70	66	71	70	71
	درجة الفساد	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة
	الرتبة عالميا	28	28	27	26	25	23	24	21	23	21
قطر	قيمة المؤشر	77	71.55	68	68	69	71	61	63	62	62
	درجة الفساد	منخفضة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	معتدلة
	الرتبة عالميا	19	22	27	28	26	22	31	29	33	30

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات متحصل عليها من:

(Transparency Internationa, 2020, *Corruption Perceptions Index 2019)* https://www.transparency.org/cpi2019.

(Knoema, 2020, Corruption Perceptions Index by Transparency International), https://knoema.com/atlas/Algeria/Corruption-perceptions-index.

شكل رقم (05): ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019

المصدر: (الشرق الأوسط، 2020، مؤشر الفساد في العالم.. ترتيب الدول العربية)

https://www.alhurra.com

من خلال المعطيات المعروضة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة الجزائر في مؤشر مدركات الفساد متدنية جدا، فقد تراوحت ما بين 29 و36 وهذا طيلة الفترة الممتدة مابين 2010 - 2019، مما يعني أنه حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب، فإن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد، وهوماكان قد نص عليه تقرير التنافسية لعام**2011** - 2012 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (الذي يتم فيه استقصاء أراء شركات دولية ومحلية حول عقبات ممارسة الأعمال في دولة ما)، من خلال ذكره أن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة **16%** بعد كل من التمويل بـ **19.2%** والبيروقراطية بـ **18.4%**، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الأعمال في الجزائر.

أما إذا جئنا إلى الترتيب العالمي والعربي للجزائر في هذا المؤشر ومقارنته بترتيب كل من الإمارات العربية وقطر، فإنه استنادا إلى المعطيات المعروضة في كل من الجدول رقم (5) والشكل رقم (5)، نجد أن الجزائر رتبت في درجات متدنية جدا، ابتداء من 2010 وإلى غاية 2019، وهذا نتيجة لتوسع رقعة الفساد فيها وزيادة منسوبه، وهوما جعل الجزائر ومنذ سنة 2010 لا تكاد تفارق المرتبة فوق المائة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم، لتستقر سنة 2019 عند المرتبة 106 عالميا من أصل 180 دولة، واا10عربيا رفقة مصر من أصل 21 دولة عربية، وذلك نتيجة لتسجيلها قيمة 35%، وهي قيمة تعد جد متدنية في سلم مؤشر مدركات الفساد، في حين نجد أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر نتيجة لجهودهما الكبيرة المبذولة في سبيل محاربة الفساد من أجل القضاء جعلهما تسجلان قيم عالية ضمن مؤشر مدركات الفساد، وتصنفان ضمن الثلاثين دولة الأولى عالميا من حيث انخفاض دجات الفساد، فقد احتلت كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر مركزي 21 و30 عالميا على التوالي، وتصدرتا قائمة الدول العربية في مؤشر الشفافية الدولية بتحصلهما على 71 نقطة و62 نقطة في المؤشر على التوالي.

وفي الأخير ومن خلال كل ماسبق نستنتج أن الفساد يثقل كاهل الجزائر، بسبب انتشاره وتفشية على مستوى كافة قطاعات الدولة وأسلاكها، وهوما إنجر عنه إنفجار شعبي مؤخرا.

الخاتمة:

جاء هذا البحث ليقيم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019، في تحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال هذا البحث، إضافة إلى بعض التوصيات المقترحة

من أجل تحسين وترقية مكونات مناخ الأعمال في الجزائر، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب:

1- **النتائج**: ما يمكن استخلاصه من هذا البحث هو:

- أنه حسب تقرير مناخ الأعمال فإن الجزائر تعد من البلدان التي لم تحقق تغييرا إيجابيا كبيرا في مؤشرات البنك المعتمدة خلال هذه المرحلة رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة، حيث سجل التقرير أن الجزائر لا توفر مناخا جذابا للاستثمار بالنظر إلى عوامل عديدة، ووصفها بالوجهة الصعبة للمستثمرين الأجانب، وذلك بالنظر إلى الإجراءات المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والوثائق الخاصة بتأسيس المشاريع؛
- أن الجزائر قد تبوئت طيلة السنوات الخمسة الأخيرة مراتب متأخرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا سواء على المستوى العالمي أوالعربي، فقد حلت عام 2019 على المستوى العالمي في المرتبة 84 من بين 109 دولة بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 33 نقطة، أما على المستوى العربي فقد حلت في آخر ترتيب الدول ذات الأداء الضعيف مما يجعلها على مقربة من الدول ذات الأداء الضعيف جدا وهي دول ذات اقتصاد منهار سواء جراء الحروب والنزاعات الداخلية كالسودان والعراق واليمن أودول متخلفة اقتصاديا ومؤسساتيا ومعرضة باستمرار إلى خطر الانقلابات العسكرية وعدم الاستقرار السياسي والأمني كموريتانيا؛
- أنه حسب تقرير التنافسية العالمي فإن الجزائر وبالرغم من توفرها على العديد من المزايا في بعض المؤشرات كمؤشر حجم السوق ومؤشر الصحة والتعليم الابتدائي، إلا أن ذلك لم يسمح لها باحتلال مراتب متقدمة في المؤشر العام، وحافظت على ابتعادها عن الخمسين دولة الأكثر تنافسية من حيث تطور مناخ الأعمال، وقد أرجع هذا التدني في الترتيب ضمن مؤشر التنافسية العالمي إلى عدة مؤشرات، يأتي على رأسها تدني النتائج المسجلة فيما يتعلق بتطور القطاع المالي؛
- أن درجة المخاطر السياسية في الجزائر عرفت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الأخيرة، وهذا يرجع بالدرجة الأولى أحدات الفساد المالي والسياسي التي عانت منها الدولة خلال العشر سنوات الأخيرة، مما جعلتها توصف من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بأنها بيئة ضعيفة من حيث الإستقرار السياسي والأمني والحريات؛

- أن الحرية الاقتصادية في الجزائر بكل مكوناتها ما زالت ضعيفة ولم ترق إلى المستوى المطلوب سواء على المستوى العربي أوالمستوي الدولي، وهوما يشكل أحد التشوهات في مناخ أعمالها ويؤثر بالسلب عليه ويجعله بعيدا عن تطلعات المستثمرين المحليين والأجانب؛
- أن الاقتصاد الجزائري سار في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات العشر الأخيرة، إلى أن أصبح حاليا يوصف بـ"المكبوت"؛
- أنه حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب، فإن الجزائر تعتبر من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد؛ وأن الفساد يعتبر ثالث عقبة من حيث الأهمية في الجزائر بنسبة **16%** بعد كل من التمويل **19.2%** والبيروقراطية **18.4%**، مما يدل على ضعف الشفافية في مناخ الأعمال في الجزائر؛ وهوماترتب عنه استمرار الجزائر "تذيل" الترتيب العالمي في مؤشر مدركات الفساد.

2- **التوصيات:** حتى يتم تحسين وترقية مكونات مناخ الأعمال في الجزائر، وتحسين صورته لدى المستثمرين المحليين والأجانب، نرى أنه لابد من الإستمرار والحرص على:

- ✓ ضمان بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة ومحفزة وجاذبة للاستثمار (بيئة سياسية واقتصادية أمنة)؛
- ✓ العمل على ضمان تحقق استقرار التشريع المنظم للاستثمار المحلي والاجنبي؛
- ✓ القضاء على الفساد الإداري والمالي، وتخلف هياكل البنى الأساسية؛
- ✓ القضاء على ضيق السوق المحلية وصغر مقدار الطلب؛
- ✓ القضاء على تعدد الأجهزة الإدارية في ميدان التعامل مع المستثمرين الأجانب وتبسيط الإجراءات الادارية؛
- ✓ تطوير وتدعيم الجهاز البنكي وسوق رأس المال وقطاع التأمين؛
- ✓ العمل على تنمية قدرات ومهارات الموارد البشرية.

المراجع:

- **الكتب:**

1. رفيق المنهلاوي، غزوان، جلوب كاظم، حسن،. 2019، **كيف نحسّن تصنيف العراق في مؤشر مدركات الفساد؟ دراسة عملية مركزة بالاستفادة من تجربتي مصر والكويت**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق.
2. كاظم حيدر يونس، كاظم، 2016، **الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية**، دار الوارث، بغداد.

- **المقالات في مجلة علمية:**

1. بوخاري، عبد الحميد، 2012، واقع مناخ الاستثمار في الدول العربية، **مجلة الباحث**، العدد 10، الصفحات 43-54، الجزائر.

2. غزوان رفيق، عويد، 2016، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الإشارة إلى حالة العراق، **مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات**، العدد التاسع، الصفحات 162-202، العراق.

➢ **المواقع الالكترونية:**

1. الشرق الأوسط، 2020، *مؤشر الفساد في العالم.. ترتيب الدول العربية*،
https://www.alhurra.com/a/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85- *(consulté le 23/01/2020)*

➢ **التقارير:**

1. المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2013، *مناخ الأعمال في الدول العربية 2012-2013*، المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
2. المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015، *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015*، المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
3. المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2016، *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016*، المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
4. المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2017، *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017*، المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
5. المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2018، *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018*، المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.
6. المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، *مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019*، المؤسسة العربة لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت.

Internet sites:

1. Knoema, 2018, *Freedom in The World-Comparative Historical Statistics*, https://knoema.com/FHFWCHD2018/freedom-in-the-world-comparative-historical-statistics. *(consulté le 02/03/2020)*
2. Knoema, 2020, *WORLD DATA ATLAS RANKINGS : Political rights index*, https://knoema.com/atlas/ranks/Political-rights-index?baseRegion=DZ. *(consulté le 02/03/2020)*
3. Transparency Internationa, 2020, *Corruption Perceptions Index 2019*, https://www.transparency.org/cpi2019. *(consulté le 03/03/2020)*
4. Transparency Internationa, 2020, *Corruption Perceptions Index 2019*, https://www.transparency.org/cpi2019. *(consulté le 02/03/2020)*
5. Knoema, 2020, Corruption Perceptions Index by Transparency International, **https://knoema.com/atlas/Algeria/Corruption-perceptions-index**. *(consulté le 29/02/2020)*

Reports:

1. Schwab, Klaus, Sala-i-Martín, Xavier, 2013, *The Global Competitiveness Report 2013-2014*, World Economic Forum, Geneva.
2. Schwab, Klaus, Sala-i-Martín, Xavier, 2014, *The Global Competitiveness Report 2014-2015*, World Economic Forum, Geneva.
3. Schwab, Klaus, Sala-i-Martín, Xavier, 2015, *The Global Competitiveness Report 2015-2016*, World Economic Forum, Geneva.
4. Schwab, Klaus, Sala-i-Martín, Xavier, 2016, *The Global Competitiveness Report 2016-2017*, World Economic Forum, Geneva.
5. Schwab, Klaus, Sala-i-Martín, Xavier, 2017, *The Global Competitiveness Report 2017-2018*, World Economic Forum, Geneva.
6. Schwab Klaus, 2019, *The Global Competitiveness Report 2019*, World Economic Forum, Genev.
7. Terry, M., Anthony, B. K., James, M. R, 2019, *INDEX OF ECONOMIC FREEDOM 2019*, The Heritage Foundation, Washington.
8. world bank group , 2015, *doind business 2015: going beyond efficiency*, world bank. Washington.
9. world bank group, 2016, *doing business 2016: measuring regulatory quqlity efficiency*, world bank group. Washington.
10. world bank group, 2017, *doing business 2017: equal opportunity for all*, world bank. Washington.
11. world bank group, 2018, *doing business 2018: reforming to create jobs*, world bank. Washington.
12. world bank group, 2019, *doing business 2019: training for reform*, world bank. Washington.